

الاستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الأفريقي بين تحديات وفرص تعزيز الأمن الإقليمي

International Security Strategies in the Sahel Region Challenges and Opportunities for Strengthening Regional Security

عبد الرؤوف جعمات*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،

djamateraouf@gmail.com

نزيهة بوجردة، جامعة عمار ثلجي -الأغواط-

nnada1603@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025 /03 /31 تاريخ قبول المقال: 2025 /04 /30 تاريخ نشر المقال: 2025 /05 /13

المخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل المبادرات الأمنية الإقليمية والدولية المؤثرة في منطقة الساحل الأفريقي، ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين، وذلك باستعراض تأثيرها على طبيعة أنماط التفاعل الأمني الإقليمي في المنطقة. كما يتناول البحث الإطار النظري لمفاهيم الإقليمية والنظام الأمني الإقليمي، الى جانب دراسة المبادرات الأمنية المؤثرة في المنطقة، وتقييم نتائجها في تحقيق الأمن الجماعي من خلال التركيز على تحليل ديناميات تسارع تعددها غير المنضبط، وتنافس الأدوار والاستراتيجيات الدولية، وهو ما أعاق الاستجابة لمواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأهداف المنشودة في مسألة الأمن الإقليمي. كما أن تباين التوجهات الاستراتيجية بين الفواعل المحلية والخارجية المتعلقة بالأمن الإقليمي أدى الى خلق قيود على العمليات الإقليمية الإفريقية، وتعطيل المسارات التنموية الإقليمية، وإضاعة الفرص السياسية وتشتيت جهود دول المنطقة نحو الاستقرار، وبناء مبادرة تقوم على رؤية شاملة ومتكاملة، ووضع نظام للأمن الإقليمي مبني على أساس التعاون الجماعي، وتعزيز نموذج أمن شامل قائم على أساس المصلحة الوطنية وعقيدة أمنية إقليمية وفق إطار هيكل السلم والأمن الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: المبادرات الأمنية، دول منطقة الساحل الإفريقي، التعاضد الأمني، المبادرات الاستراتيجية الدولية، الإبعاد الأمني المتبادل، الأمن الاقليمي.

Abstract:

The study analyzes security initiatives in the Sahel and their effectiveness in achieving stability. It examines their impact on regional security dynamics and explores the theoretical framework of regionalism. It evaluates key initiatives in collective security and the impact of international competition, which have hindered responses to threats. Strategic divergences between local and external actors have constrained African operations, disrupted development, and diverted efforts from stability. This has delayed regional cooperation and the establishment of a comprehensive security model aligned with the African Peace and Security Architecture (APSA).

Key words: Security Initiatives, African Sahel Region, Collective security, International Security Strategic Initiatives, Complex interdependence, regionalism.

المقدمة:

عرفت منطقة الساحل الإفريقي العديد من الأزمات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية لدول المنطقة، وشكلت بيئة خصبة لتزايد، وانتشار مختلف التهديدات الوطنية والدولية. وقد شكلت منطقة الساحل مسرحاً لشتى الصراعات السياسية والاقتصادية، والاضطرابات الإفريقية طيلة العقود الماضية، وتصنف بالأخطر عالمياً لأنشطة الجماعات المتطرفة، والعمليات الإرهابية الأسرع تمداً والأكثر عنفاً في العالم. حيث حذرت مفوضية الأمم المتحدة لغرب ووسط إفريقيا في 16 مايو 2023 أن الوضع الأمني في منطقة الساحل لا يزال "مقلقاً للغاية".

ونظراً لنفاق هذه الأزمات وتداعياتها المركبة التي أدت إلى إعادة رسم المشهد الجيوسياسي للمنطقة دفع بالدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى وضع إستراتيجيات ومشاريع أمنية تهدف إلى مواجهة هذه التحديات الأمنية الجارية، وتعزيز التنمية الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وبالرغم من أن هذه المبادرات الأمنية كانت خطوة مهمة في مجال التعاون الأمني إلا أنها عانت من القصور في تحقيق نتائجها بسبب عدة عوائق منها ما يتعلق بعدم الاستقرار السياسي لدول المنطقة، وتنازع تنامي التهديدات الأمنية، وتقاطع أدوار الإستراتيجيات الدولية، وعدم توفر التعاضد، والتنسيق الفعال بين كل مبادرة وأخرى، بالإضافة إلى غياب تامين القيمة المضافة لكل مبادرة حيث لا تكاد تمر فترة من الزمن، إلا وتظهر معها مجموعة جديدة من المبادرات ترمي إلى نفس الأهداف.

هذا التعدد غير الرشيد وغير المنضبط للمبادرات والمشاريع الأمنية سواء الإقليمية أو الدولية، خلق شبكة متشعبة في مجالات التدخل ومصالح النفوذ للسياسات الخارجية، وشكلت بيئة ازدحام وتراص أمني في منطقة الساحل الإفريقي أثر بالسلب في دينامية تطوير أطر التعاون الإقليمية المبني على أساس المصلحة الوطنية والسيادة الإقليمية والحلول وفق الأطر والآليات الإفريقية لهيكل السلم والأمن الإفريقي.

ومع بروز حدة التنافسات الدولية والمحلية أصبحت منطقة دول الساحل الساحة الإفريقية للمنافسات الدولية وتنافس الدول، وهو ما أدى إلى إرباك الجهود التعاونية المشتركة بين دول المنطقة فيما يخص تبني التصور الملائم لتسيير اللزمات إقليمية وفق الجهود الإقليمية الإفريقية للخروج من حالة المأزق الأمني الإقليمي وذلك بالاعتماد على نظام أمني إقليمي مبني على التعاون الجماعي والأمن الشامل.

المشكلة البحثية:

في هذا الإطار يمكن طرح إشكالية تتمحور حول تنافس المبادرات الاستراتيجية الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي، ومدى تأثيرها على خصائص أنماط أنظمة الأمن الإقليمي وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة يحتاج التساؤل الى إفتراض أن تعدد المبادرات الأمنية الدولية وتنافسها دون تكامل فعال بين الفاعلين المحليين والخارجيين يؤدي الى عدم فعاليتها في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

كما تسعى الدراسة إلى اختبار تحول المبادرات والاستراتيجيات الأمنية الدولية إلى مشاريع عسكرية دون تبني مقاربات تنموية وحلول اقتصادية قائمة على أساس مفهوم الأمن الشامل (أمن، تنمية) الذي تسعى إليه دول المنطقة ويحد من قدرة نجاعة الجهود المحلية لدول المنطقة على تحقيق الأمن الإقليمي. وعلى ذلك سيعالج الموضوع المحاور التالية:

المحور الأول: المقاربة النظرية لمفهوم الإقليمية والنظام الأمني الإقليمي.

المحور الثاني: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإقليمي.

المحور الثالث: الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية والدولية المؤثرة في منطقة الساحل الإقليمي.

المحور الرابع: معوقات المبادرات الأمنية في تعزيز السلم والأمن في منطقة الساحل الإقليمي.

المناهج المستخدمة:

لمعالجة الموضوع وجوانبه الموضوعية يتطلب منهجيا الاستعانة بالمنهج الوصفي وهو ما يسمح بإعطاء التعاريف للمفاهيم الرئيسية، ومختلف المصطلحات، واستخدام المنهج التحليلي ووصف المعطيات وظواهر الدراسة.

الإطار المفاهيمي:

الجيوسياسية: يمكن تعريف الجيوسياسية "الجغرافيا السياسية". بأنها علم يتناول دراسة الوحدات السياسية والأقاليم السياسية والحدود السياسية لهذه الدول أو الأقاليم، وما يرتبط بها من ظواهر سياسية في إطار مكاني محدد، والمعطيات الجغرافية المرتبطة بالموقع والتضاريس والموارد الاستراتيجية ومقومات القوة للدولة¹.

الاستراتيجية: هي فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

التحديات الأمنية: هي جملة المخاطر الممكنة والمتوقعة والتي تلحق الضرر بقيم الدولة والمجتمع.

النظام الإقليمي: هو المجال السياسي الذي يحدد التفاعل بين مجموعة من الدول التي تتشارك في روابط مميزة مثل الجغرافيا، التاريخ، الثقافة، أو المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة. ويتميز هذا النظام بوجود هياكل مؤسسية وقواعد حاكمة تنظم العلاقات بين الدول الأعضاء، وهو يتأثر بعلاقات الدول فيما بينها وبالنظام الدولي ككل².

الأمن الإقليمي: يعرف الأمن الإقليمي، على أنه " حماية نضام العلاقات المتبادلة بين الدول المرتبطة ببعضها البعض داخل منطقة جغرافية محددة "، ويبنى الأمن الإقليمي من خلال أنظمة تعاون أو تحالفات أمنية في سياق التعاون الوظيفي الذي يهدف الى مواجهة التهديدات المشتركة.

1- المقاربة النظرية لمفهوم الإقليمية والنظام الأمني الإقليمي:

حظي مفهوم النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية بالكثير من التعريفات، ويرد الدارسين هذا التعدد الى الجدل الفكري حول وصف المفهوم في فترة الستينات بين دعاة المدرسة الإقليمية في مواجهة العالمية "Universalism versus Regionalism"، والمتعلق حول افضل وسيلة الاكثر عمليا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ففي حين اعتبر دعاة الاقليمية أن افضل وسيلة لحماية الاستقرار وحفظ السلم والأمن الدوليين هي بناء التجمعات الاقليمية من جهة، يرى دعاة المدرسة العالمية (المثالية) أن تشكيل حكومة عالمية تضم جميع الدول كفيل بتحقيق الاستقرار ومنع الحروب والنزاعات كأفضل وسيلة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين³.

وعليه قد شكل مفهوم الإقليمية (Régionalisme) أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، إلا أن المدلول السياسي لمفهوم الإقليمية يشير إلى مجموعه من الدول المتقاربة جغرافيا تربطها شبكة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافي⁴.

1.1 - مفهوم النظام الإقليمي :

يمكن الاعتماد الى ما ذهب إليه ناصيف حتى في تعاريفه للنظام الإقليمي التي تشمل تعريفه، "لويس كانتوري"، و"ستيفن شبيقل" عام 1970، الذي يعتمد على ست أسباب لمفهوم النظام الدولي الفرعي كأداة لتحليل السياسة الدولية، حيث اعتبر الكاتبان أن النظام الاقليمي يتكون من دولة او دولتين متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها روابط حضارية، وثقافية واجتماعية مشتركة، تساهم بزيادة الشعور للهوية الاقليمية وقد قسم الكاتبان النظام الاقليمي الى ثلاث اجزاء هي منطقة القلب، منطقة الهامش، ومنطقة التغلغل.

أما تعاريف ويليام تومبسون فقد عدد العناصر التي اتبعها اخصائيو النظام الاقليمي في تحديد صفاته وعدد 21 صفة كفيلة بتشكيل النظام الاقليمي تعتمد على ثلاث اتجاهات رئيسية للتحليل هي: اتجاه التقارب الجغرافي، واتجاه تماسك العناصر الحضارية والتاريخية المشتركة، واتجاه يعتمد على عنصر التفاعل والاعتماد المتبادل⁵.

ويمكن من خلال هذه التعاريف القول " أن النظام الإقليمي الترابط بين مجموعة من الدول والتفاعل فيما بينها سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا "، و قد تنقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقنناً في عمليات محددة، سياسياً او عسكرياً، أو اقتصادياً أو ثقافياً، أو كلاهما في آن واحد، كما يمكن أن يشمل النظام دولاً متجاورة، بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة، وقد يشمل النظام دول غير متجاورة، بمعنى أن الإقليمية قد ترتبط بعامل التضامن بين الدول لا بالجوار الجغرافي، (كالروابط الدينية، القومية، التاريخية، الاقتصادية)، والتي تتأس وفق فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمان مصالحها المشتركة واستثمار مزايا المنطقة السياسية وفق ترتيبات محددة وعلاقات متميزة، مع شرط توفر الإرادة السياسية⁶.

كما يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات رئيسية تنطلق كل منها من معيار محدد في تعريف مفهوم النظام الإقليمي.

الأول: منهج التقارب الاقتصادي (Geographic Proximity Approach) ويركز على أهمية التقارب الاقتصادي، ويجعل من اعتبارات التقارب الجغرافي والترابط الاقتصادي محور أساسا للتمييز بين للنظم الإقليمية.

الثاني: ينطلق من أهمية توافر عناصر في المتغيرات الثقافية في نطاق إقليم (Homogeneity Approach) وتماثل هذه المتغيرات من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، ووفق هذا المنهج تعد هذه العوامل ضرورية لتحقيق النظم الإقليمية .

الثالث: منهج التفاعل (Interaction Approach)، يقوم على انتقاد الاتجاهين السابقين، (منهج التقارب، وتماثل العناصر) على أساس أن الدول المتقاربة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود التفاعلات السياسية واقتصادية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض⁷.

واتساقاً مع ما سبق يمكن القول أن هناك اتفاقاً عاماً على عدد من العناصر الواجب توافرها في النظام الإقليمي هي:

- إرتباط النظام الإقليمي بمنطقة جغرافية معينة على أساس أن التفاعلات بين الدول المتقاربة

جغرافيا يكون عادة أكثر كثافة بين الدول غير المتجاورة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتفاعل بكثافة مع دول في مناطق بعيدة للاعتبارات استراتيجية.

- أن لا يقل هذا التفاعل عن ثلاث دول متجاورة.

- لا يضم أيًا من الدول العظمى بين الوحدات المكونة له، ذلك أن وجود إحدهما يربطه بالنظام

الدولي مباشرة دول وقد تمارس الدول العظمى ضغوطاً أو نفوذاً على النظام الإقليمي، من خلال شبكة العلاقات والتفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دوله، ولكنها ليست أحد مكوناته.

وأنه لتمييز النظام الإقليمي ينبغي وجود شبكة من العلاقات والتفاعلات والوظائف السياسية،

والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تمتلك استقلالية والتسيير الذاتي، وحيث توجد حركية من التفاعلات المنتظمة داخل الشبكة.

ولا يعني ذلك استقلال كامل التفاعلات الإقليمية فهو الأمر الغير ممكن في للإعتبارات الاستراتيجية

للدول الكبرى التي تستطيع التأثير في حجم وطبيعة التفاعلات في نظام إقليمي ما، لآكن يجب على

التفاعلات السياسية أن تستند إلى ظروف الإقليم ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه وطبيعة نظمته

في هذا الاطار يمكن وضع تعريف محدد للنظام الإقليمي انه "مجموعة من الدول الموجودة في منطقة

جغرافية توجد بينها شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية وغيرها⁸ .

2.1- مركب الأمن الإقليمي كمستوى للتحليل الإقليمي الأمني:

ببروز الوكالات والمنظمات الإقليمية بعد حقبة الحرب الباردة، التي كان لها دور في صيانة السلم والأمن الدوليين تطورت نماذج جديدة للتحليل، شكلت الإقليمية والنظم الفرعية الإقليمية واحدة من المستويات الرئيسية للتحليل في النظام الدولي، التي تعتبر مستوى وسطي في التحليل بين النظام الدولي من جهة والدولة من جهة أخرى، ويقصد بذلك نظام التفاعلات المبنية على أسس جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية بين مجموعة من الدول المحددة في منطقة ما، وتم النضر تقليديا إلى التكامل الإقليمي كمروج للسلام، ووسيلة توفيق بين مصالح الدول والتغلب على المعضلات الأمنية، وشكلت عملية (أقله الصراعات) محفزا للتعاون الإقليمي بغرض منع انتشارها، لذلك يمثل التعاون الأمني مكونا هاما من مكونات ظاهرة الإقليمية والتعاون الإقليمي⁹. يعتبر باري بوزان أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي (Regional Security)، ويعرف الأمن الإقليمي على أنه: "مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، إلى حد أنه لا يمكن النظر الي وضعها الأمني بمعزل عن بعضها البعض"¹⁰.

و بحسب جيفري كيمب (Geoffrey Kemp)، يتخذ التعاون الأمني الإقليمي أشكال متعددة من الأنماط الأمنية في صيغ مختلفة من الأليات والترتيبات الأمنية (أمن مشترك، أمن جماعي، أمن تعاوني)، وفواعلها (القوى الإقليمية الدولية)، والأطر الرسمية الموجهة لها¹¹.

طرح الاستاذ سلميان عبد الله الحربي تعريف يشير الي محاولات تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل الأمن، وذلك عبر توفر مجموعة من الإجراءات محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق اقليمي واحد تنطلق من مصالح ذاتية بين الأطراف ومصالح مشتركة بيم مجموعة دول النظام. وقدم الاستاذ ويليام طومسون (Thomson williams) تعريفا للأمن الإقليمي على نطاق ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. التقارب الجغرافي وأنتظام التفاعلات بين مكونات النظام.
 2. الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة دول النظام على أنها في تشكل فضاء محدد.
 3. حجم النظام والقدرات التراكمية للوحدات المعينة في النظام¹².
- بناء على التعريفات المذكورة فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول الأعضاء، المرتبطة ببعضها البعض والتي يتعذر عليها تحقيق امنها خارج الاطار الإقليمي. ولتسهيل التحليل الأمني علي المستوى الإقليمي، إقترح (باري بوزان) استخدام " مفهوم المركب الأمني (Security Complex) "، واعتبر المستوى الإقليمي بمثابة وحدة التحليل الرئيسية، ويقصد بالمركب الأمني على أنه " يتضمن ترابط الأوضاع والاهتمامات الأمنية الوطنية الأساسية لمجموعة من الدول بدرجة وثيقة مع بعضها البعض، بحيث أنه لا يمكن عزل هذه الأوضاع عن بعضها البعض "¹³.

فكرة مركبات الأمن تم تطويرها بعد ذلك من قبل (بيوزان)، و(وايفر) إلى (نظرية مركب الأمن الإقليمي)، (Complex Rregional Security theory)، وقدم تعريفهما لمركب الأمن الإقليمي بأنه،

مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمننة أو نزع الأمننة، أو كلاهما، جد مترابطة بحيث أن الأوضاع والإضطرابات الأمنية لا يمكن تحليلها أو حلها، بشكل معقول بعيداً عن بعضها البعض"، وهذا التعريف يهدف الى فهم التفاعلات الأمنية بين الدول المجاورة، بحيث أن الاحداث الأمنية داخل دولة تؤثر على الدول الأخرى داخل المركب. كما تركز البنية الأساسية لمركبات الأمن الإقليمي على أربع متغيرات رئيسية هي:

- الحدود: التي تميز مركب الأمن الإقليمي.
- البنية الفوضوية: يعني وجوب تشكل مركب الأمن الإقليمي من اثنين أو أكثر من الوحدات المستقلة ذاتياً.

- الاستقطاب: الذي يتضمن توزيع القوة بين الوحدات وميزان القوة داخل المركب.

- البناء الاجتماعي: والذي يحدد أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات¹⁴.

تكمن أهمية نظرية مركب الأمن الإقليمي في أنها، تساعد في تحديد المستوى الملائم للتحليل في الدراسات الأمنية وتوفر اطار نظريا لفهم الديناميات الأمنية والتفاعل بين البنى الأمنية الدولية والاقليمية الممتدة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

2- التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

قبل إستعراضنا لمختلف الأوضاع الأمنية ومختلف الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تساهم في أزمة دول منطقة الساحل يجب في البداية أن نتناول المعني الجيو-سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي، عبر التعريف وتناول المكانة والخصائص الجيو - استراتيجية لفضاء منطقة الساحل الافريقي.

1.2- التعريف الجيو-سياسي لمنطقة دول الساحل الافريقي:

أ. المجال الجغرافي:

يعبر مصطلح الساحل الإفريقي (SAHEL)، عن معنى جغرافي بالأساس، ويعني تقليدياً الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى. وهو عبارة عن منطقة ممتدة من المحيط الأطلسي غرب إفريقيا إلى البحر الأحمر شرقاً، لمسافة تمتد للأكثر من 5000 كلم طولاً، وعرض يزيد عن 350 كلم عرضاً فاصلاً بين الصحراء الكبرى شمالاً، ومنطقة السافانا الاستوائية جنوباً¹⁵.

ونشير إلى أن منطقة الساحل الإفريقي لا تتضمن حدود سياسية واضحة، بحيث تضم عشرة دول إفريقية هي: السنغال، ومالي، والنيجر، وموريتانيا، وتشاد، وبوركينا فاسو، بالإضافة إلى أجزاء من دول الجزائر، ونيجيريا، والسودان، وأريتيريا.

سياشياً يستعمل في الغالب مصطلح الساحل الإفريقي على الدول المنطوية تحت تجمع " اللجنة الدائمة المشتركة لمحاربة التصحر في الساحل" (CILSS)، التي أنشأت عام 1973م، مكونة في البداية من تسعة دول هي: موريتانيا، والسنغال، ومالي، وغامبيا، وغينيا بيساو، ونيجر، وجزر الرأس الأخضر، وبوركينا فاسو،

وتشاد.. وانضمت لاحقاً إلى اللجنة كل من دول ساحل العاج، وبنين، وغينيا، وتوغو. ليصبح عدد الدول المنخرطة 13 دولة أفريقية¹⁶.

أما الاتحاد الأوروبي وبحسب تعريف "الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية" (SEAE)، فيتبني تعريفاً ضيقاً لمنطقة الساحل الإفريقي، قائماً على الحيز الجغرافي الذي يضم كل من دول: موريتانيا، مالي، نيجر بإضافة أجزاء لكل من دولتي بوركينا فاسو، وتشاد¹⁷.

يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين شمال إفريقيا (البيضاء)، وإفريقيا جنوب الصحراء (السوداء)، وهو الخط الحدودي الممتد بين بلاد المغرب العربي وبلاد السودان لذلك هي تعتبر معبر تواصل مادي وحضاري تقليدي وتاريخي، بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. والساحل هو الاسم العربي الذي أطلقه المسلمون الفاتحون والناشرون للإسلام في إفريقيا على بلاد السودان التي تشكل خط التماس بين بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية لمنطقة الغابات الإفريقية.

وعلى هذا الأساس تعد منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق شساعة في العالم، بمساحة تفوق ثمانية ملايين كيلومتر مربع، تقع من حوض البحر الأحمر شرقاً، إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً، إلى تشاد جنوباً.

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقاً من المشاكل والأزمات التي يعرفها، وهوما يعرف بقوس الأزمات الذي يضم ثلاث دول محورية هي دولة مالي، النيجر، وتشاد، بإضافة كل من بوركينا فاسو، السنغال والسودان. واليوم يستعمل مصطلح منطقة الساحل والصحراء (Bande Sahélo-Saharienne) (BBS) وهو مفهوم عسكري بالأخص متداول لدى الخبراء العسكريين، وهو معنى جيو - سياسي أوسع من التعاريف السابقة، ويلامس الحيز الجغرافي لكل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى بإضافة دول الشمال الإفريقي¹⁸.

تعرف الأمم المتحدة منطقة الساحل الإفريقي، على أنها تلك المنطقة الشاسعة التي تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً في إفريقيا، وتعتبرها منطقة انتقالية بين الصحراء الكبرى شمالاً والمناطق الأكثر رطوبة جنوباً وهي تلك المنطقة التي تفصل الصحراء الكبرى شمالاً عن السافانا الاستوائية جنوباً.

جاء في تقرير مجلس الأمن رقم: 2013/353 "أن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى أريتريا، وتشمل مالي، والنيجر، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، والسودان"¹⁹.

ووفقاً لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، (أستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (UNISS)) والتي تعتبر محور الاستجابة الدولية الأممية في منطقة الساحل وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم: 2017/2391، تستهدف 10 دول رئيسية هي: بوركينا فاسو، وتشاد، وغامبيا، وغينيا، وموريتانيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، والكاميرون²⁰.

ب. التنوع العرقي والسكاني:

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو التعدد الاثني والتنوع العرقي والقبلي الواسع ، بالإضافة إلى التعدد الديني واللغوي. حيث تتشكل التركيبة السكانية لدول منطقة الساحل الإفريقي، من المئات من المجموعات الأتنية التي بدورها تتفرع إلى مجموعات فرعية أخرى تتفاعل ضمن بيئة ثقافية متنوعة، حيث تضم المنطقة مجموعات عرقية متعددة كالعرب، الطوارق، الهاوسا، البولس، السونغاوي، الجرما وغيرهم²¹.

وفي مالي نجد كل من شعوب لطوارق (Touareg) ، والكانوري Kanouri ، والبولس Peuls ، والسونغاوي Songhaï ، والجرما Djerma ، والعرب.

وفي النيجر: الهاوسا، Haoussa ، الكانوري، والعرب، والطوارق.

أما في تشاد: فنجد العرب السودانيون، والباقيرمي (Bagirmes)، وتاما (Tams) ، وماساليت (Massalits)، ومبوم (Mboms)، والتيدا (Tedas)، الكريش (kreish) كانوري، هاوسا وعرب²².

ينعكس هذا التعدد كذلك على الجانب الديني، بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية ومن جانب اللغة للسكان نجد اللغة المحلية، والعربية ولغة الدول المستعمرة سواء اللغة الفرنسية والإنجليزية.

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة، جعلت غياب لثقافة سياسية وطنية واضحة وموحدة، وجعلت من مستوي التجانس الاجتماعي ضعيفا، وهو ما خلق صدمات وتوترات قبيلة وأتنية بين إقليم الدولة الواحدة، كما تسببت في العديد من الأزمات والمشاكل التي أثرت على الاستقرار الإقليمي للمنطقة .

ج. ضعف الدولة القومية وهشاشة الوضع الاقتصادي:

تعاني الدولة في منطقة الساحل من الضعف والهشاشة مقابل إخفاق مزمن في تحمل الأعباء العسكرية والاقتصادية، و فرض السلطة علي أراضيها، و هشاشة البناء الديمقراطي لنظام الحكم، المبني على توفير الحقوق للجميع وضمان المساوات الاجتماعية و العدالة الاقتصادية²³.

هذا الفشل هو أيضاً نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل الموروثة عن الحقبة الاستعمارية أهمها نظام الولاءات القبلية للنخب الحاكمة المهيمنة على السياسة الداخلية، وكذلك نمط الحكم الذي تلى مرحلة الاستعمار، المبني على سياسة حكم الحزب الواحد والنخب العسكرية. والتقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع التكوينات الأنثروبولوجيا للمجتمعات المحلية، وفكك أوصال الشعوب والمجتمعات، مخلفاً أزمة بناء دولة متماسكة ومنسجمة. كما يعبر عن ذلك " هوفيت بواني " (H.Boigny) الرئيس السابق لكوت ديفوار. بقوله أن " الحدود الأفريقية هي ندوب لجراح التاريخ"²⁴.

كما أن الدولة في الساحل الإفريقي تعاني من الخلل الذي يميز الدول الإفريقية عامة كهشاشة وفشل لسلطة الدولة، والعجز في التعامل بحكمة وفعالية مع المطالب الهوية واللغة، والثقافة، والتنمية، وما ترتب عنه من لجوء للعنف من المجموعات التي طالها الحرمان، وتجدد دائم للمواجهات المسلحة، وتنامي الحركات والمطالب الانفصالية²⁵ . إن تتبع الأوضاع الاقتصادية لدول منطقة الساحل يشير على أنها تعاني من التخلف

الاقتصادي والتبعية، كما تعتبر في أغلبها من البلدان شديدة المديونية، والأقل نمواً في العالم. بحيث يعيش ثلاثة أرباع سكان دول منطقة الساحل في خانة الفقراء²⁶. وبحسب تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2024 فقد شهدت دول مالي، تشاد، والنيجر على التوالي ترتيب الأكثر أدنى في العالم وتحتل النيجر المرتبة 189 مما يجعلها في المرتبة الأخيرة وفقاً للتقرير²⁷.

ووفق تصنيف تقرير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2019 نجد أن كلاً من النيجر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، و تشاد من فئة البلدان ذات تنمية منخفضة، ومن ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم، وتعتبر جمهورية النيجر أفقر الدول اقتصادياً في العالم، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 450 دولار سنوياً²⁸.

إضافة على ذلك تعتبر دول الساحل الإفريقي ذات طبيعة صحراوية، تعاني من تفاقم الأزمة الغذائية منذ سنة 2012 م، بالإضافة إلى المعاناة لفترات طويلة من مشاكل الجفاف المستمر، والتصحر، والانجراف. وقد فاقم من هذا الوضع اعتماد السكان على الحطب كمصدر للطاقة.

وبالنظر للاحتياجات التنموية للدول التي تفوق قدراتها الاقتصادية تضل هذه الأخيرة في الحاجة والإعتماد على المساعدات الخارجية، مقابل مستوي حجم الدين الخارجي العالي، وإرتفاع خدمات الديون، التي تضل مشكلة اقتصادية ترهن سيادة القرار الوطني²⁹.

لاكن برغم الوضع الاقتصادي الصعب، إلا أن المنطقة ذات أهمية حيوية من حيث مصادر الطاقة والمعادن حيث تعتبر موريتانيا مورد مهم للحديد للاتحاد الأوروبي، كما أن النيجر تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج اليورانيوم، وتشير الدراسات الجيوباطنية في كل من النيجر، تشاد، مالي وموريتانيا بتوقعات مهمة في النفط. وللمنطقة أهمية حيوية في المشاريع الأوروبية المستقبلية للطاقات الشمسية، ولخطوط النقل بالأنابيب للغاز والنفط (Pipelines, Gazoduc)، الراهنة.

2.2- طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتحدياتها:

استفحلت التهديدات الهجينة في منطقة الساحل الإفريقي، وتعني التحالفات بين الجماعات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة، وانتشرت هذه الأخيرة بسبب فسحة الفجوات الجيو-سياسية بين حدود الدول وبسبب مجموعة من العوامل التي تجعل من منطقة الساحل الإفريقي جاذبة لأنشطة الجريمة عبر الوطنية ومنها أهمها، انهيار وجود الدولة، وهشاشة الوضع الاقتصادي، والاجتماعي والمشكلات القبلية، والفساد، ويمكن حصر أهم ثلاثة تهديدات في:

أ- أنتشار الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة:

بشكل كبير في منطقة الساحل منذ بداية سنة 2006 م، وهو تاريخ تحول تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" (GSPC) من تنظيم قطري إلى تنظيم إقليمي هو "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQMI) ويتشكل هذا التنظيم من كتائب وفروع موزعة عبر إقليم الساحل مثل كتيبة الفرقان

الناشطة عبر الحدود المالية الموريتانية، وفصيل المرابطون، وكتيبة الفاتحين (طارق ابن زياد)، وكتيبة الأنصار الناشطة عبر شمال مالي، والنيجر، كما أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتورط في العديد من أعمال القتل والاختطاف، استفاد من دعم التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة كحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" (MUJAO) وحركتي بوكو حرام، ومنظمة الشباب الصومالية، وقد عرفت المنطقة انتشار لتنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) فحسب تقارير فريق مراقبة العقوبات التابع للأمم المتحدة والتي تشير أنه منذ عام 2014 يتمدد غربا باتجاه المغرب العربي و منطقة الساحل الأفريقي، ويتمركز في ليبيا تحديدا. بحيث وفر انهيار عمل المؤسسات الأمنية في هذه الأخيرة ترسانة ضخمة من قطع السلاح، والإمدادات إلى جانب توفرها على الموارد المالية من عمليات الإجرام واختطاف الأجانب، وطلب الفدية قدرة هذه المجموعات على الاعتماد على نفسها في عملية التمويل، وهو ما يعرف بعملية التمويل الذاتي³⁰.

ب- الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر:

في ظل الإنكشافية الأمنية، والكوارث الطبيعية، والأزمات، التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي، للعديد من الفترات، ساهمت بشكل كبير في عمليات نزوح جماعية وموجات هجرة داخلية، وخارجية. أثرت مباشرة في أمن دول المنطقة، حيث تشكل بلدان منطقة الساحل الإفريقي نقطة إقامة، وعبور هامة في رحلة المهاجرين نحوى الدول الأوروبية وهو ما كان له عواقب بالغة الخطورة على أمن الأفراد، حيث تشير التقديرات ان نسبة عدد الوفيات السنوية في مسار الهجرة يقارب المئات مع الارتفاع السنوي في معدل حصيلة الوفيات. وفي هذا السياق تجدر الإشارة شير إلى أن أكثر من 3.3 مليون شخص أجبر على النزوح القسري بين سنتي 2021-2024 في دول المنطقة بسبب تسارع أعمال العنف منذ سنوات، ووفق تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تزايد عدد وفيات المهاجرين عبر طرق الهجرة في العالم في تزايد مستمر منذ خمس سنوات، وقد كانت سنة 2024 الأكثر فتكا علي الإطلاق في نسبة عدد وفيات المهاجرين. ووفق الوفيات الموثقة في التقرير شكل " البحر الابيض المتوسط " أكبر اجمالي سنوي على الإطلاق لمجموع الوفيات والمفقودين بعدد: 2452 لعام 2024، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في أعداد المهاجرين ألا أن نسبة عدد الوفيات وصلت إلى أعلى مستوياتها للعام الخامس علي التوالي³¹. وأشارت المنظمة الدولية للهجرة ان عدد الوفيات من المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط يزيد عن (1500) وفاة في سنة 2018³².

إضافة إلى ذلك يرتبط نشاط الهجرة الغير شرعية بصفة مباشرة بكافة أنواع نشاط الجريمة المنظمة، من التهريب، والإتجار بالبشر، وما تشكله هذه الأنشطة من عواقب أمنية وخيمة على دول المنطقة.

ج- الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي، تنامياً متزايداً في تجارة المخدرات خاصة الصلبة، حيث تشكل المنطقة نقطة عبور رئيسية في التجارة الدولية لتهريب المخدرات، الذي يرتبط بصلة وثيقة بتمويل الإرهاب، والحروب، والنزاعات المسلحة في القارة.

تنامي نشاط تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي، يعود بالأساس إلى الإرتفاع، وزيادة الطلب في أسواق الاتحاد الأوروبي، وفي كون المنطقة تشكلاً بديلاً مهم للمهربين، بعد فرض ضوابط أمنية مشددة على مناطق التهريب والعبور التجارية البحرية.

وبحسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للأمم المتحدة لعام 2023 على أن توسع دور إفريقيا روبا ولاسيما مناطق غرب إفريقيا ووسطها كم منطقة عبور دولي للكوكايين من أمريكا الجنوبية الي أوروبا وقد بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق من حيث الكميات المضبوطة، كما يشكل المؤثر الأفريقي الصناعي " ترامادول " مصدر قلق متزايد في عدد من البلدان الإفريقية من حيث الإتجار به وتعاطيه³³.

ووفق تقديرات المكتب الدولي لمكافحة المخدرات، أن نسبة 90 بالمئة، من مادة الكوكايين المتجهة إلى أوروبا مصدرها دول منطقة الساحل. كما يشير تقرير لجنة غرب أفريقيا لمكافحة المخدرات (2018) أن عائدات نشاط تهريب المخدرات في المنطقة تقدر بأكثر من 1.2 مليار دولار سنوياً³⁴.

3- الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية والدولية المؤثرة في منطقة الساحل الإفريقي:

عرفت منطقة الساحل الإفريقي العديد من المبادرات الأمنية ذات الطابع الإقليمي، وتعتبر مبادرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)، التي تأسست في سنة 1975م، أقدم مبادرة للنشاط في مجال الأمن الإقليمي.

3.1- الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعد كل من مبادرات الأجهزة الإقليمية الثلاث " تجمع دول الساحل والصحراء " (CEN-SAD) الذي تأسس في 1989، ويضم 29 دولة إفريقية، إلى جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) و"اتحاد المغرب العربي" (UMA) في (فبراير 1989)، من المبادرات الإقليمية ذات الإطار المؤسسي في المنطقة.

وفي أعقاب سنة 2010³⁵. مع تزايد المخاطر والتهديدات غير الدولانية في منطقة الساحل الإفريقي ظهرت أطر عديدة للتعاون الإقليمي ويمكن حصر أهمها في ثلاثة مبادرات الأمنية الإقليمية:

أ. مبادرة دول الميدان (Pays Du Champ):

تشكلت بمبادرة من الجزائر، على إثر الاجتماع الأول لقادة أركان دول مالي، موريتانيا، النيجر والجزائر، المنعقد بتمنراست بتاريخ 12 أوت 2009م، وتم بموجبه الاتفاق على تشكيل " لجنة لقيادة الأركان

العملياتية المشتركة " (Comite D'état-Major Opérationnel Conjoint)، التي أعلن عن تشكيلها في 21 أبريل 2010م، تعتبر مدينة تمرست مقرأ لها.

تهدف هذه المبادرة إلى تنسيق الجهود الأمنية، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهدف أساسا لتعزيز التعاون الأمني والعسكري وللمعالجة المسائل الأمنية في إطار إقليمي، وإبعاد التدخل العسكري الخارجي³⁶.

كما تعتبر أول مبادرة من النوع العملياتي، بحيث تتولي " لجنة قيادة الأركان المشتركة" (CDOC) المهام التكتيكية للدول الأعضاء بالاعتماد على "وحدة الدمج والربط" (Unité De De liaison Et Fusion) التي تجمع بين ثماني دول هي الجزائر، ومالي، وليبيا، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد. ومن بين الأهداف الرئيسية لمبادرة دول الميدان هي:

- ✓ تشكيل قوة تدخل إقليمية مختلطة (مشتركة) لمواجهة تمدد النشاط الإرهابي في المنطقة.
- ✓ تعزيز وتوسيع مضمون التعاون والتنسيق الأمني المشترك بين دول منطقة الساحل الإقليمي ليشمل كل من دول سينغال وتشاد. في إطار قيادة الأركان المشتركة وهو الجهاز الرئيسي للمبادرة ويمكن اعتبار مبادرة دول الميدان، أول مبادرة مؤسسة لتعاون أمني إقليمي في المنطقة، خاصة في مجال مكافحة والإرهاب الجريمة، كما نالت دعم إقليمي باعتبارها آلية لتعاون إقليمي مشترك في مجال مكافحة الإرهاب تتماشى مع السياسات والجهود الإقليمية للدول في الحرب على الإرهاب³⁷.

ب. مسار نواكشوط:

تأسس في 17 مارس 2016 م، بنواكشوط، بمبادرة من مجلس السلام والأمن الأفريقي، من أجل وضع استراتيجية بين الدول الأعضاء، في مجال في مجال الأمن، وتعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات، ودعم القدرات العسكرية بين الدول الأعضاء، لاسيما في مجال تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة. هذه المبادرة التي يديرها الاتحاد الإفريقي عبر آلية هندسة السلم والأمن للاتحاد الإفريقي (APSA) وهو الجهاز الذي يدير الاتحاد الإفريقي من خلاله السلم والأمن في القارة. يضم أحد عشر دولة أفريقية هي: الجزائر، ومالي وموريتانيا والنيجر، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغينيا، وليبيا، ونيجيريا، والسينغال والتشاد، علاوة على عضوية المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)، إلى جانب عضوية مجموعات إقليمية أفريقية، كالمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (CEDEAO)، وتجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD). يعتبر فضاء نواكشوط تعبيرا عن تظافر الجهود السياسية والعسكرية للدول الأعضاء، من أجل خلق فضاء مناسب لتحقيق التنمية، واستعادة الأمن والاستقرار بالمنطقة، من خلال التنسيق الأمني، والتعاون الميداني، من خلال الدوريات المشتركة، و قوة تدخل سريع³⁸.

2.3- المبادرات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي:

تتميز المبادرات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي في كونها تمثل رؤية خاصة للشركاء من خارج الإقليم وفي كونها إطار تشاور تفضله الجهات الفاعلة خارجياً، فضلاً عن الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل للأمم المتحدة، يمكن حصر هذه المبادرات في:

أ. مجموعة دول الساحل خمسة (G5 Sahel):

تأسست هذه المنظمة في 16 فبراير 2014م، في العاصمة الموريتانية نواكشوط، عقب انضمام خمسة دول هي: موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، ونيجر، وتشاد، إلى الاتفاقية المنشئة لهذه المجموعة تحت تسمية (المجموعة 5 للساحل). يهدف هذا المسار إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الأمني من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية و تعزيز أمن الحدود المشتركة، والتعاون بين الأجهزة الأمنية. تستضيف نواكشوط مقر الأمانة الدائمة للمجموعة: وهو جهاز إدارة الشؤون الإدارية، والموارد المالية وتنفيذ الاستراتيجيات الأمنية. تعتبر مبادرة الساحل خمسة مبادرة متعددة الأبعاد، بل أن خصوصيتها هي المزوجة بين الأمن من جهة والتنمية من جهة أخرى لاقت دعم دولي واسع خاصة مانحين أوروبيين. ومن بين الأهداف الأمنية للمبادرة: إنشاء قوة عسكرية مشتركة بين الدول الأعضاء، ومركز مشترك للتحليل والإنذار المبكر، وأنشاء كلية حربية. كما يشمل التعاون استراتيجية للتنمية من أهدافها تعزيز التعاون الاقتصادي وإلغاء التأشيرات ومشاريع ذات رأس مال مختلط مثل إنشاء شركة طيران، وخط سكة حديدية يربط بين دول المجموعة.

ب. تحالف الساحل (L'alliance Sahel) :

هو تجمع دولي واسع، ومفتوح، يضم مانحين وشركاء دوليين، ومنظمات إقليمية ودولية وشركاء فنيين وماليين من الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي، كما يضم كل من دول فرنسا، وألمانيا. وإيطاليا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والدنمارك، وهولندا. أنشأت هذه المبادرة في 02 جويلية 2017، بتوصية من القمة الاستثنائية لرؤساء دول منطقة مجموعة دول الساحل خمسة، بمبادرة من شركاء دوليين وخارجيين. حيث تم الاتفاق على تعاون أمني، واقتصادي مشترك بين مختلف الشركاء الخارجيين، والمانحين الدوليين، ودول المجموعة. ترمي المبادرة إلى تحقيق أهداف أمنية متمثلة أساساً في إنشاء:

✓ القوة المشتركة لدول مجموعة الساحل الخمس، Force conjointe du G5 Sahel (FC-)

(G5S) تتألف من خمسة آلاف جندي، موزعة على أربعة دول رئيسية هي: مالي، وموريتانيا وبوركينا فاسو، و تشاد. يقع مقر قيادة القوة في سيفاري وسط مالي³⁹.

جاءت هذه القوة العسكرية بدافع من الدول الأفريقية، والغربية كنمط جديد من المبادرات الجماعية للدفاع الجماعي ويطلق المتخصصون على هذا النمط الجديد من التحالف (قوى مخصصة) (forces ad hoc).⁴⁰

تم الاعتماد القانوني لهذه القوة على إثر قرار اجتماع مجلس الأمن الدولي رقم: 2017/2359. ✓ التحالف من أجل الساحل وهو تعهد الاتحاد الأوروبي بالتكفل بالجهود، وتقديم الدعم والمساعدات الإنمائية الكفيلة بتحقيق التنمية، والشراكة السياسية والحوكمة، وتوفير دعم فرص التشغيل والتكوين للشباب، وتوفير الطاقة، والأمن الغذائي بالمنطقة.

ج. المبادرة الأمريكية بان-ساحل، (PSI)pan-sahel initiative:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من المبادرات الخاصة بها في المنطقة، أولها مشروع بان-الساحل، أنشأ في 2002م، ويرمي إلى تشجيع التعاون الأمني الإقليمي عن طريق تسهيل تقديم المساعدات الأمريكية، وتعزيز عملية جمع و تبادل المعلومات، و المعونة والتدريب العسكريين بين الولايات المتحدة الأمريكية و كل من دول موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد.

تطور المسار لاحقا في 2015م، أصبح يعرف باسم برنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب. (TSCTP) (le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme)، والذي شمل إضافة عضوية سبعة دول أفريقية جديدة هي: الجزائر، والمغرب، وتونس، وبوركينا فاسو، ونيجيريا، والسنغال، وليبيا. الي جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع (بان-ساحل)، مالي، والنيجر وموريتانيا، وتشاد.

يرمي الهدف الرئيسي من المبادرة الأمريكية إلى صد التهديدات الإرهابية، عن طريق تبني استراتيجية تعمل علي تحسين قدرات دول المنطقة، وتحسين فعالية القوات المحلية، بالاعتماد على تقاسم المعلومات الاستخباراتية، والتدريب المشترك، والتكوين، والتعاون العسكري، والمساعدات المالية، وتبادل المعلومات، بين القوات الأمريكية وجيوش الدول الإفريقية⁴¹.

د. استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية (SSDS)

من جهته يمتلك الاتحاد الأوروبي منذ 2002م، إستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي، هي: الاستراتيجية من أجل التنمية والأمن بالساحل، (La Stratégie pour la Sécurité et le Développement au Sahel de l'Union européenne) وهي مبادرة أمنية دولية تشمل الاتحاد الأوروبي، ودول، موريتانيا، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو. تهدف هذه المبادرة بدورها إلى المحاربة، والحد من الأنشطة الإرهابية والتطرف، ومكافحة الهجرة الغير شرعية، والجريمة المنظمة.

كما ترمي إلى أهداف سياسية وتنموية، متمثلة في تحسين تعزيز الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، والتنمية والحكم الرشيد⁴².

4- معوقات المبادرات الأمنية في تعزيز السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي:

إن تعدد المبادرات الإقليمية للأمن في أي منطقة، من المفروض أن يكون لذلك دلالة على التعاون الإقليمي بين دولها وصيانة للأمن القومي أيضاً. لكن هذه المبادرات الإستراتيجية عبرت عن ضعف التعاضد الأمني، بل وساهمت مرة تلو أخرى، في تداعيات خطيرة على أمن دول المنطقة، من التدخل العسكري في مالي، إلى إنتشار للقوى والقواعد العسكرية الأجنبية في الكثير من المواقع⁴³.

ومن أجل الوقوف على حدود وتناقضات هذه المبادرات الأمنية وجب التطرق إلى عناصر:

1.4. التضارب السياسي وازدواجية العمل الأمني:

ساهم التعدد الغير منضبط للمبادرات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، في خلق بيئة أمنية ضاغطة ومتراصة في المنطقة، هذه البيئة الأمنية المتشعبة أصلاً بعدد كبير من المبادرات الأمنية، والمكتظة بحالة غير مسبوقة في انعقاد المؤتمرات، فرض قيود على الجهود الإقليمية التي تعاني من القصور الراجع إلى الاعتماد علي الدعم المادي، والمالي والتعاون المعلوماتي، والمساعدات الدولية⁴⁴.

ومع تزايد التهديدات في منطقة الساحل الأفريقي خصوصاً مع تطور الأزميتين المالية، والليبية، ظهرت إلى الوجود عدة مبادرات للتعاون الإقليمي، أولها مبادرة دول الميدان في 2010م، وشكلت المبادرة الجزائرية الرامية إلى توحيد جهود دول المنطقة في إطار حلف أفريقي، مثال ممتاز عن التعاون بين دول المنطقة يسنده عمق والاتكال الاستراتيجي السياسي والأمني، والمرتبطة بعري تاريخية مادية، وحضارية وثيقة⁴⁵.

ثانيها مبادرة مسار نواكشوط حيث يتمسك مجلس السلام والأمن الإفريقي، بمسائل السلام والأمن في المنطقة من خلال آلية هندسة السلم والامن للاتحاد الإفريقي (APSA)، التي اكد على تفعيلها و تعزيزها، كمقاربة ضرورية لتنسيق وتكامل الجهود مشتركة وتوحيدها.

آخر مبادرة مجموعة دول الساحل خمسة منذ 2014 م، والتي ترمي إلى نفس الأهداف محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، لكن تنفرد عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها مع دول وقوي خارجية لاسيما أن القوة المشتركة للمجموعة خمسة، شريك قوي لفرنسا والمجموعة الأوروبية في عملياتها العسكرية⁴⁶.

وبالرغم من الأفضلية الاستراتيجية لمبادرة دول الميدان: وفاعلية "لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)"، تبقي الجزائر غائبة عن مجموعة دول خمس ساحل، وهو ما يدفع إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط بين المبادرات الإقليمية الموجودة مسبقاً والدولية الجديدة ويطرح مستقبل مصير المبادرتين السابقتين (مبادرة دول الميدان، مسار نواكشوط) التي كانت تقودهما دول الشمال الإفريقي. ويدل على تضارب في تركيب المبادرات والمنظمات التي من المفروض أن تكون مكملية لبعضها البعض⁴⁷.

فعدم تكيف المبادرات الجديدة وفق واقع الآليات الموجودة مسبقاً، والذهاب في تشتيت الجهود بتبني إطار جديد مستقل، يعيق التعاضد بين المبادرات المحلية للتكامل الإقليمي، وينتهي بأضعاف التنسيق والتعاون بين

مكونات الإطار الإقليمي، وهو ما يجعل من هذه المبادرات مغذية للمزيد من التوترات في المنطقة، فعدم التزام الدولة الطرف بين مختلف المبادرات يؤدي إلى تعدد هذه الأخيرة وإبطال محاولة الطرف الآخر.

2.4 - المبالغة في الأمن وعسكرة مكافحة الإرهاب:

تعتبر مكافحة الإرهاب العامل المشترك لكل المبادرات إلى درجة انه إذا سحبنا هذا من الأجندة ينهار نضام التعاون بأكمله، فالأمننة (sécurisation) المبالغ فيها عن طريق توظيف خطر الإرهاب، هو ما يميز عمل هذه المبادرات. بالرغم من أن المهمة الأساسية لهذه المبادرات تكمن في تنسيق ومتابعة التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الأمن والتنمية وفي تجسيد تعاون بين الدفاع والأمن من جهة والتنمية من جهة أخرى.

لاكن إغفال جانب التنمية، إلى جانب الالتزام بتجسيد المشاريع المسجلة، الذي لم يكن بمستوي الفعالية المطلوبة ويحول دون تحقيق المقاربة متعددة الأبعاد المنشودة⁴⁸.

وعمليا لم تمتلك هذه المنضومات مقومات الجيوش العسكرية للتمكن من المواجهة الفعالة ضد التهديدات في المنطقة، بسبب التضاربات السياسية، والتباينات الاستراتيجية في تقسيم المناطق الجغرافية والسياسية لمنطقة الساحل، ففي حين تغطي قوات قيادة الأركان المشتركة (CEMOC)، المجال الجغرافي لمنطقة الساحل وشمال إفريقيا. تنقسم قوة مجموعة دول خمسة للساحل عكس ذلك، وتنقسم المنطقة أفقيا في ثلاثة مناطق رئيسية هي: منطقة المغرب شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل الوسطى ومنطقة غرب إفريقيا.

وهوما يتعارض مع الترابط العمودي شمال جنوب، ويتجاهل الفضاء الجيوسياسية الشمال أفريقي وفضاء الساحل جنوب الصحراء. كما أنه أغفل جانب ديناميكية انتقال التهديدات البينية بين الأزمات مثل الأزمة الليبية شمالا وخطر بوكو حرام جنوباً.

كما يمكن القول أيضا أن هذه المبادرات تنسم بالنقاطع الادوار وبالتداخل وهو ما يخلق إشكالية غياب استراتيجية موحدة وفعالة.

ليس هذا فقط بل كذلك التفاوت الحاصل بين صيغ التعاون العديدة المقترحة خاصة ما تعلق منها بالمفاوضات الثنائية حيث تفاوض كل دولة منفرد، في حين تعتمد مبادرات أخرى على شكل التعاون متعددة الأطراف، في ضل تضارب، وغياب للدعم المشترك، لم تسفر هذه المبادرات الإستراتيجية عن نتائج كبيرة. عدى أنها تضعف من وحدة الصف الإفريقي، وتحول دون قيام استراتيجية إقليمية موحدة ومشتركة، بين مختلف الفاعلين المحليين⁴⁹.

من خلال ما سبق يظهر القصور في التكامل والتعاقد الواجب بين المبادرات المختلفة ويبرز الإفتقار والحاجة الملحة الى مقارنة شاملة تتضمن الجانبين الأمني والتنمية، وهذا يكمن في التبنّي الجدي للعديد من الحلول المتوفرة والممكن اعتمادها.

نتائج الدراسة:

1. في ظلّ العقبات والمشاكل العديدة التي تعرقل مسار المبادرات والجهود الإقليمية المختلفة، وتكبح التنسيق والتكامل، تظهر الضرورة القصوى للحاجة للمزيد من الانسجام والتآزر بين البني الإقليمية، وتغاد التحالفات الجانبية، وتنحية النزاعات السياسية، وتصميم استراتيجيات تكامل واضحة ومحددة مرتبة وفق الأولويات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وذلك عن طريق تحسين التجربة السياسية والديمقراطية وتطوير التنمية الاقتصادية على المستوى الداخلي للدول ، فحالة اللاستقرار في المنطقة ناجمة بالدرجة الأولى عن ضعف الدول الوطنية.
2. علي المستوى الإقليمي يمكن تحريك مسارين متخصصين مختلفين يتناول الأول المسائل الأمنية والثاني بالمسائل الاقتصادية، وهذا لوضع حد للتداخل بين الأجهزة والآليات المتعددة.
3. ضرورة إنشاء مسار شامل وموسع يضمن لإيجاد شكل من التعاون النشط مع جميع البلدان المعنية بالمنطقة بما في ذلك بلدان شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، ليبيا) من جهة ومصر، والسنغال، من جهة أخرى وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء مثل (نيجيريا، كامرون، البنين) بصفة عامة. والعمل على إشراك جميع الفواعل الرئيسية، والدول المحورية في المنطقة، والجزائر بحكم إمتلاكها للقدرات العسكرية، والدبلوماسية، وكذلك الاستغلال لوساطتها الحيوية في إتفاق السلم والمصالحة في مالي (2015) م، ودعمها لهيكل السلم والأمن الإفريقي الذي يشكل نقطة ارتكاز أساسية، في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعرفها مشاكل المنطقة والقارة الافريقية.

الهوامش:

- ¹ حسام الدين جاد الرب ،الجغرافيا السياسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008، ص- 26.
- ² Kuszta, A. Theoretical Foundations of Regional Security in International Relations – The Overview. Journal of Science of the gen. Tadeusz Kosciuszko Military Academy of Land Forces, 49(1). 2017., p.17-30.
- ³ ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي ، 1985، ص -15 .
- ⁴ أحمد شلبي، العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي و الدولي في عصر العولمة، الاسكندرية :المكتب العربي الحديث، ط 1، 2012، ص. ص 538-540.
- ⁵ ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق ، ص -58.
- ⁶ خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010. ص - 51.
- ⁷ شلبي، مرجع سابق ،ص 539.
- ⁸ نفس المرجع السابق، ص-540.

⁹ سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته - صيغته - تهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع 14، 2008، ص، 22.

¹⁰ Barry, Buzzan: People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations, (London: Wheatsheaf Books. 1982). P58.

¹¹ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص - 26.

¹² إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979، ص ص 222-223.

¹³ P78. Barry, Buzzan: People,

¹⁴ سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص - 28.

¹⁵ فرحاني، ع. براهيم، م. الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد، الجزائر: الدار الجزائرية، 2017.

¹⁶ Edmonde, B. Marchal .Poncet : Le Sahel Oublié. Revue De Tiers Monde : Paris, 1993.

¹⁷ لونيسي رابح، مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية، الجزائر: دار المعرفة، 2015، ص - ص، 58-72.

¹⁸ taje, m (2013). les défis sécuritaire au sahel ; une analyse géopolitique , paris : Centre Français de Recherche sur le Renseignement. Disponible sur le lien ; <https://www.ipinst.org/images/pdfs/CF2R-2013.pdf>. 15/05/2023.

¹⁹ مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، الأمم المتحدة ، تقرير، رقم: 2013/354، بتاريخ: 2013/06/14، ص - 02.

²⁰ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (UNISS)، الموقع الرسمي أنظر: <https://uniss-sahel.org> 2024/12/18.

²¹ Gérard-François Dumont. Afrique : géopolitique des populations d'un continent au poids démographique démultiplié. Géostratégiques, 2023, 60, pp.25-51. fffhal-04171174.

²² بويوش، محمد، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان: دار الخليج، 2015، ص - 18.

²³ نفس المرجع السابق، ص - 20.

²⁴ Damien, Helly., L'UE Et l'Afrique : Les Défis De La Cohérence : Paris, Institut 2010..d'Études De Sécurité De l'Union Européenne

²⁵ فرحاني، ع. براهيم، م . مرجع سابق، ص - 52.

²⁶ العلوي، حسنين. منطقة الساحل الإفريقي ومعبّر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات على الموقع: <https://bit.ly/3bkCJlu> 2018/10/09.

- ²⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2024/2023، لمحة عامة الخروج من المأزق صورة التعاون في عالم الاستقطاب، مكتب تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2024، ص - 33 المراجع.
- ²⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2019). تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.
- ²⁹ فرحاني، ع. براهيم، م. مرجع سابق، ص 50-78.
- ³⁰ rabat : CMAIS. .Al Qaida au Maghreb Islamique : Histoire, réseaux et structure
Analys , (2013). Disponible sur le lien : <https://bit.ly/3amEX3G>. 24/01/2020.
- ³¹ أخبار الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة: المنظمة الدولية للهجرة: عام 2024 كان الأكثر فتكا بالمهاجرين على الإطلاق، على الموقع: <https://news.un.org/ar/story/2025/03/1140076>.
- ³² أخبار الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة: 2018 من أكثر السنوات دموية بالنسبة للمهاجرين. على الموقع : <https://bit.ly/2WDEXbD> 2022./12/03
- ³³ الأمم المتحدة، تقرير الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات 2024، منشورات الأمم المتحدة، 24 ، ص - 62.
- ³⁴ غرب إفريقيا معبر المخدرات والإرهاب، مجلة سكاى نيوز، النسخة الإلكترونية على الموقع: <https://bit.ly/2QGAKJW> 2020/02/14
- ³⁵ عبد النور بن عنتر، تعدد المسارات الجهوية في الفضاء الساحلي الصحراوي، مداخلة مقدمة للملتقى حول مالي - ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي، لمعهد العسكر للوثائق والتقييم و الاستقبالية. الجزائر: 2016.
- ³⁶ Algérie, Mali, Mauritanie Et Niger: Un Etat-Major Opérationnel Installé, Belaifa,D.
<https://bit.ly/2UhbL8u> Aujourd'hui, A Tamanrasset. Algeria-Watch. Sur Le Lien : 14/03/2020
- ³⁷ Séraphin M. (2012) .L'Union européenne et la paix en Afrique subsaharienne. Droit. Université de Grenoble, thes de doctorat . disponible sur le lien : <https://bit.ly/3dFiFMN> 14/12/2019.
- ³⁸ بن عنتر، مرجع سابق، ص - 52.
- ³⁹ الصباحي، ن. قوات تحالف الساحل. G5 المنهجية. التحديات، مجلة أخبار الساحل. على الموقع: <https://bit.ly/2xtqhkG> 2018/04/24
- ⁴⁰ Nicolas D Esgrais, La Force Conjointe Du G5 Sahel Ou L'émergence D'une Rchitecture, De Défense Collective Propre Au SAhel, LES CHAMPS DE MARS No 30/supplément, 2018. P212
- ⁴¹ شمسة بوشنافة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل. مداخلة مقدمة للملتقى المغربي حول التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة 2013 .

Séraphin M. (2012). L'Union européenne et la paix en Afrique subsaharienne. Droit. ⁴²

Université de Grenoble, thés de doctorat . disponible sur le lien : <https://bit.ly/3dFiFMN>
14/12/2019.

⁴³ بن عنتر، ع. الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات، مجلة العربي الجديد، النسخة الإلكترونية. على الموقع:
2020/02/30 <https://bit.ly/3bkCJlu>

International Crisis Group.(2017)Kforce Du G5 Sahel ;Trouve Sa Place Dans ⁴⁴
L'embouteillage Sécuritaire. Secrétariat Club Sahel ; Brussels. Disponible Sur Le
17/05/2019. Lien : <https://bit.ly/33Wn3Cq>

⁴⁵ عبد الرحمن، عبد القادر، دول الساحل الخمس : هل تتمكن الدول الإفريقية من ضمان أمنها. على الموقع :
2025/01/16 <https://orientxxi.info/magazine/article2460>

Kounfourou, I. (2016).Le G5 Une Tentative De Coordination Des Efforts Nationaux ⁴⁶
Au Regard Stratégiques De Sécurisations Et De Développement Au Sahel. Paris : Mémoire
De M EERI . disponible Sur Le Lien : <https://bit.ly/2URa4O7> 01/12/2019

Bonnetcase, V.Brachet,J.(2013). Les « Crises Sahéliennes » Entre Perceptions ⁴⁷
Locales Et Gestions Internationales. *Politique Africaine*, Sur Le Lien : <https://bit.ly/2QYnrv7>
20/01/2020

⁴⁸ بن عنتر عبد النور، ترجمة، عومرية سلطاني، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل مجموعة
دول الساحل خمسة على المحك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر ، 2022، ص- 121.

Kounfourou, I. op,cit.⁴⁹